مجلة كلية
# الدعوة الإسلامية
مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة
العدد الرابع
1987

- بين داعٍ ومبشّر
- نظرية المعرفة عند مفكري الإسلام
- الألمان والقرآن
- بعض علماء النفس يعودون إلى رشدهم
- نصوص أجنبية مترجمة

# الإعرابُ ونظريّة العامل والمعمول

الاستاذ عبدالوهاب ملا

## الإعراب لغة واصطلاحاً

**الإعراب لغة** : الإبانة والإيضاح والإفصاح .

قال ابن دريد ( 223-321 هـ ) في **جمهرة اللغة** :

« وإعراب الكلام : إيضاح فصيحه . ورجل معرب : إذا كان فصيحاً . ورجل معرب [ أيضاً ] : له خيل عِراب » .

وقال ابن منظور ( 630-711 هـ ) في **لسان العرب** :

« وروي عن النبيّ ﷺ أنه قال : الثيّب تعرب عن نفسها . أي تفصح . وفي حديث آخر : الثيب يُعْرِبُ عنها لسانُها ، والبكر تُسْتَأْمَرُ في نفسها .

وقال أبو عبيد : هذا الحرف جاء في الحديث : « يُعْرِبُ » بالتخفيف . وقال

الفرّاء : إنما هـو : « يُعَرِّبُ » بـالتشديـد ، يقال : عـرّبت عن القوم . إذا تكلمت عنهم ، واحتججت لهم .

وقيل : إنّ « أعْرَبَ » بمعنى « عَرَّبَ » .

وقال الأزهري : الإعراب والتعريب معناهما واحد ، وهو الإبـانة . يقـال : أعْرَبَ عنه لسانُه ، وعَرَّب . أي أبان وأفصح . وأعرب عن الـرجل : بـيّن عنه . وعرّب عنه : تكلم بحجته.

وحكى ابن الأثـير عن ابن قتيبة : الصـواب : يُعْـرِبُ عنهـا ، بـالتخفيف ، وإنّما سمّي الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه .

قال : وكلا القولين لغتان متساويتان بمعنى الإبانة والإيضاح .

ومنه الحديث الآخر : « فإنّما كان يُعْرِب عمّا في قلبه لسانُه » .

ومنـه حديث التيميّ : « كـانوا يَسْتَحِبُّـونَ أن يُلقِّنوا الصبيَّ حـين يُعَـرِّبُ أن يقول : لا إله إلا الله سبع مرّات » . أي حين ينطق ويتكلم .

وفي حـديث السقيفة : أعْـرَبُهم أحسابـاً . أي أبْيَنُهم وأوضحُهم . ويقـال : أعْرِبْ عما في ضميرك . أي أبِنْ .

ومن هذا يقال للرجل الذي أفصح بالكلام : أعْرَبَ . . .

وأعْرَبَ الكلامَ ، وأعْرَبَ به : بيّنه .

أنشد أبو زياد :

وإنّي لأكْني عن قَـذُوْرَ بغيـرهــا وأُعْرِبُ أحيانـاً بها فـأصارح . »

وقـال في اللسان أيضـاً : « وأعْرَبَ ( أي الفـرس ) : صَهَل ، فعـرف عتقـه بصهيله . والإعراب : معرفتك بالفـرس العربي من الهجـين ، إذا صَهَل . وخيـل عِرابٌ مُعْرِبَة .

قـال الكسـائي : والمُعْـرِب من الخيـل : الـذي ليس فيـه عِـرْق هجـين ، والأنثى : مُعْـرِبة . . . وأعْـرَبَ الرجـلُ : ملك خيـلاً عِـرابـاً أو إبـلاً عـرابـاً ، أو اكتسبها ، فهو مُعْرِب .

قال [ النابغة الجعدي ] :

وَيَصْهَل في مثل جوف الطويّ صهيلاً تَبَيَّنَ للمُعرِب »[1].

وقال الخوري في : **أقرب الموارد** :

« أعرب الكلمة : بيّن وجهها من الإعراب وأوضحها . وقيل : الهمزة للسلب ، أي أزال عَرَبَها ، أي إبهامها » .

* *

**الإعراب اصطلاحاً**

الإعراب في اصطلاح النحاة هو تغيير أواخر الكلمات لفظاً أو تقديراً ، باختلاف العوامل الداخلة عليها .

ويطلق الإعراب على الحركات أيضاً ، كما جاء في ألفية ابن مالك :

والرفعَ والنصبَ اجعلَنْ إعرابا لاسم وفعل نحو لن أهابا
والاسمُ قد خصّص بالجرّ كما قد خصص الفعل بأن ينجزما

وباب الإعراب من الأبواب التي يتعلمها طالب العلم المبتدىء ، أول ما يتعلم النحو .

وعرّف صاحب « **الآجرومية** » - وهو كتاب في النحو للمبتدئين - الإعرابَ بقوله :

« الإعراب هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، لفظاً أو تقديراً » .

ولفظ « الكلم » ليس جمعاً ، بدليل قوله تعالى : ﴿ إليه يصعد الكلمُ الطيبُ ﴾ فاطر : الآية 10 وإنما هو اسم جنس جمعي ، أي لفظ مفردٍ ، ومعناه جمع ، وقد استعمل صاحب الآجرومية « الكلم » في عبارته ، معتبراً معناه ، فأعاد إليه مؤنث الضمير.

---

(1) الطويّ : البئر . أي كأنّه يصهل في عمق البئر فيتموّج صوته ، ويخرج قوياً ، ويظهر ذلك للمُعْرِب الخبير .

واستعمل بعض النحاة « الكلم » مفرداً باعتبار اللفظ ، فأعاد إليه مذكّر الضمير ، كما سيأتي في قول الأشموني على الألفية(*) .

واسم الجنس الجمعي عند النحاة : ما دلّ على الجنس ، وتضمّن معنى الجمع ، ويميز بينه وبين مفرده بالتاء ، ككلم وكلمة ، وتمر وتمرة ، ونخل ونخلة ، وحمام وحمامة ، أو بالنسبة كعرب وعربي .

واسم الجنس الإفرادي : ما دلّ على الجنس ، القليل منه أو الكثير ، كماء ولبن وعسل .

أما اسم الجمع : فما تضمّن معنى الجمع ، ولا واحد له من لفظه ، ويثنى ويجمع كقوم ورهط وشعب وإبل .

وقد يعترض بعض النحاة ـ كما سيأتي في قول الأشموني ـ على عبارة النحاة : « تغيير العوامل » فهذا يقتضي حسب الظاهر التغيير الفعلي ، ولا بدّ له من عوامل كثيرة ، وإلاّ فلا يعدّ إعراباً .

فقولنا « جاء زيدٌ » مثلاً، لا يوجد فيه تغيير آخر الكلمة ولا تغيير العوامل ، وإنّما سلّط الفعل على زيد فرفعه لنفسه فاعلاً كما يقول النحاة ، وهذا يعني حسب تعريف النحاة للإعراب ، أنه لا إعراب هنا .

وخلاصة الجواب أن المراد بقول النحاة « تغيير العوامل » هو إمكانية ذلك ، أي « التغيير » بالقوّة ، كما يقول المناطقة ، فلا يجب أن يقع ذلك بالفعل بادىء ذي بدء .

* *

ويسمى علم النحو علم الإعراب .

وسمّى ابن هشام ( -761 هـ ) أحد كتبه في النحو : « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » . والأعاريب جمع للأعراب لا للإعراب .

ولابن هشام كتاب آخر في النحو ، جمع في تسميته بين الإعراب اللغوي

---

(*) في آخر ص 8 .

والاصطلاحي ، وهو : « الإعراب عن قواعد الإعراب » .

قال الغلاييني :

« والإعراب ( وهو ما يعرف اليوم بالنحو ) علم بأصول ، تعرف بها أحوال الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء . . . أي من حيث ما يعرض لها في حال تركيبها ، فبه نعرف ما يجب عليه أن يكون آخر الكلمة ، من رفع أو نصب ، أو جرّ أو جزم ، أو لزوم حالة واحدة بعد انتظامها في الجملة »[2] .

* *

**الإعراب والحضرمة**

أعرب الكلامَ إعراباً : أي أفصحه وأوضحه ولم يلحن فيه ، وضدّه : حضرم الكلامَ حضرمةً ، أي لم يفصحه ولم يوضحه ، وإنّما لحن فيه .

قال في لسان العرب :

« والإعراب الذي هو النحو ، إنّما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ . وأعرب كلامَه : إذا لم يَلْحَنْ في الإعراب .

يقال : عرّبت له الكلام تعريباً ، وأعربت له إعراباً : إذا بينته له ، حتى لا يكون فيه حضرمة .

وعَرُبَ الرجلُ يَعْرُبُ عُرْباً وعُرُوْباً . عن ثعلب : وعُرُوْبَةً وعَرابةً وعُرُوبيّةً ، كفَصُحَ .

وعَرِبَ [ يَعْرَبُ ] : إذا فَصُحَ بعد لُكْنَة في لسانه .

ورجل عَرِيب : مُعْرِب » .

* *

**الإعراب عند ابن جني ( 322-392 هـ )**

فصل ابن جني القول بين الكلام والقول في أول الجزء الأول من

---

(2) الغلاييني ، الشيخ مصطفى : جامع الدروس العربية 6/1 .

الخصائص ، ثم أتبعه[3] بابَ القول على اللغة ، وحدّها بأنها أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم ، وهي فُعْلَة من لَغَوْت ، أي تكلمت . وأصلها : لُغْوة[4] ككُرَة ، وقُلة[5] ، وثُبة[6] ، كلها لاماتها واوات ، لقولهم : كَرَوْت بالكرة ، وقَلَوْت بالقلة ، ولأن ثبة كأنها من مقلوب : ثاب يثوب .

وقالوا فيها : لُغات ولُغُون ، ككُرات وكُرُون .

وقيل : منها : لَغِيَ يَلْغَى لَغاً إذا هذى .

قال العجّاج :

وَرَبِّ أسرابِ حجيجٍ كُظَّمِ عن اللَّغا ورَفَثِ التكلمِ

وكذلك اللغوَ .

قال الله سبحانه وتعالى :

﴿ وإذا مرّوا باللغو مرّوا كراماً ﴾ أي بالباطل الفرقان : 72.

وفي الحديث :

« من قال في الجمعة : « صه » ، فقد لغا » ، أي تكلّم[7] .

وخلاصة هذا أن اللغة من لغا يلغو لغةً أي تكلم كلاماً ، وليست من اللغو بمعنى الباطل[8] .

---

(3) أتبعه كذا : ألحقه به .

(4) وقيل : لُغْي ، أو لُغْو . فوزن « اللغة » بعد الإعلال « فُعَة » ككُرَة.

(5) القُلة : نوع من اللعب .

(6) الثُبة : الجماعة .

(5) الخصائص 33/1 .

(8) وفي كتاب : أصول اللغة والنحو ص 11 للدكتور ترزي : « أن اللفظة [ أي اللغة ] ليست عربية الأصل ، وإنّما هي في الراجح معرّب -Logus- اليونانية ، التي من معانيها « كلمة » ، أخذها العرب وصاغوا منها فعلاً ومصدراً ، ثم نسوا أصلها بعد أن عرّبت ، أو تناسوه فنسبوها إلى ما كانوا قد اشتقوه منها من فعل أحياناً أو مصدر أحياناً أخرى .

واستعملت العرب « اللسان » للدلالة على اللغة ، ولم ترد كلمة اللغة في القرآن الكريم ، وإنما وردت كلمة لسان لأداء مدلولها . قال تعالى في سورة الروم22 : ﴿ ومن آياته خلق السموات والأرض ، واختلاف ألسنتكم وألوانكم ﴾ » .

ثم أوجز ابن جني الحديث عن النحو ، فهو انتحاء سَمْتِ كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره ، كالتثنية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك[9] . . .

ثم أتبعه بابَ القول على الإعراب :

فـ « هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنّك إذا سمعت : أكرم سعيدٌ أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر ، الفاعل من المفعول .

ولو كان الكلام شَرْجاً[10] واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه »[11] .

والإعراب « مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه . وفلانٌ مُعْرِبٌ عمّا في نفسه أي مبين له ، وموضح عنه . ومنه : عرّبت الفرس تعريباً ، إذا بزغته ، وذلك أن تنسف أسفل حافره . ومعناه أنه قد بان بذلك ما كان خفيّاً من أمره ، لظهوره إلى مرآة العين ، بعد ما كان مستوراً ، وبذلك تعرف حاله : أصُلْبٌ هو أم رِخو ؟ وأصحيح هو أم سقيم ؟ .

وأصل هذا كله قولهم : « العرب » وذلك لما يعزى إليهم من الفصاحة والإعراب والبيان .

ومنه قوله في الحديث : « الثّيب تعرب عن نفسها » .

والمُعْرِب صاحب الخيل العِراب ، وعليه قول الشاعر [ النابغة الجعدي ] :

ويصهل في مثل جوف الطويّ[12] صهيلاً يُبيّنُ للمُعْرِب

أي إذا سمع صاحب الخيل العراب صوتَه علم أنّهَ عربيّ .

---

(9) الخصائص 34/1 .

(10) أي نمطاً واحداً .

(11) الخصائص 35/1 .

(12) قال المحقق : الطويّ ويروى الركيّ ، وكلاهما البئر ، أي جوفه واسع كالبئر ، أو صوته شديد كأنه يصهل في البئر ، والصوت يبين في البئر .

ومنه[13] عندي : « عروبة » و « العروبة » للجمعة[14] ، وذلك أنّ يوم الجمعة أظهر أمراً من بقية أيام الأسبوع ، لما فيه التأهب لها ، والتوجه إليها ، وقوّة الإشعار بها .

قال[15] :

[ فبات عَذُوباً للسماء كأنما ] يوائم رهطاً للعَرُوبَة صُيّماً[16]

ولما كانت معاني المسمَّين مختلفة ، كان الإعراب الدالّ عليها مختلفاً أيضاً ، وكأنه من قولهم : « عَرِبت معدتُه » أي فسدت ، كأنها استحالت من حال إلى حَال ، كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة »[17] .

وقال أبو البركات الأنباري ( -577 هـ ) في كتابه : **أسرار العربية** ص 9-10 :

« أما الإعراب ففيه ثلاثة أوجه :

**أحدها** أن يكون سمّي بذلك لأنه يبيّن المعاني ، مأخوذ من قولهم : « أعرب الرجل عن حجّته » ، إذا بيّنها ، ومنه قوله ﷺ : « الثيّب تُعْرِب عن نفسها » أي تبيّن وتوضح . قال الشاعر :

وجدنا لكم في آل حاميم آيةً تأوّلها منّا تقيٌّ ومُعْرِبُ

فلما كان الإعراب يبيّن المعاني سمّي إعراباً .

**والوجه الثاني** : أن يكون سمّي إعراباً لأنه تَغَيُّرٌ يلحق أواخر الكلم ، من قولهم : عَرِبت معدة الفصيل ، إذا تغيّرت .

فإن قيل : العرب في قولهم : عربت معدة الفصيل ، معناه الفساد ، وكيف يكون الإعراب مأخوذاً منه ؟

---

(13) أي من الإعراب .

(14) أي كلتاهما للجمعة .

(15) في وصف بعير لا يضع رأسه للمرعى .

(16) عذوباً : لم يذق شيئاً . للسماء : أي بادياً للسماء . يوائم : يوافق . رهطاً للعَروبة : أي قوماً يصلّون الجمعة . صُيّما : قياماً .

(17) الخصائص 35/1 .

قيل : معنى قولك : أعربت الكلام ، أي أزلت عَرَبه وهو فساده ، وصار هذا كقولك : أعجمت الكتاب ، إذا أزلت عجمته ، وأشكيت الرجلَ ، إذا أزلت شكايته ، وعلى هذا حمل بعض المفسّرين قوله تعالى : ﴿ إن الساعة آتية أكاد أخفيها ﴾ طه : 15 أي أزيل خفاءها.

وهذه الهمزة تسمى همزة السلب .

**والوجه الثالث** : أن يكون سمّي إعراباً لأن المعرب للكلام كأنه يتحبّب إلى السامع بإعرابه ، من قولهم : « امرأة عَروب » إذا كانت متحببة إلى زوجها .

قال الله تعالى : ﴿ عرباً أتراباً ﴾ الواقعة : 37 أي متحببات إلى أزواجهنّ ، فلما كان المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه ، سميّ إعراباً ».

* * *

## هل الإعراب لفظيّ أو معنويّ ؟

هل الإعراب أمر معنوي ، أي تغيير أواخر الكلمات ، والحركة تدلّ على ذلك وتشهد ، أم أنه لفظي ، أي الحركة نفسها التي يحدثها العامل ، أو الجزم ؟

فيه وجهان وردا في **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** 39/1 .

قال الأشموني (ـ 929 هـ) :

« الإعراب في اللغة مصدر أعرب ، أي أبان ، أي أظهر ، أو أجال ، أو حسّن ، أو غيّر ، أو أزال عَرَبَ الشيء وهو فساده ، أو تكلم بالعربية ، أو أعطى العربون ، أو ولد له ولد عربيّ اللون ، أو تكلم بالفحش ، أو لم يلحن في الكلام ، أو صار له خيل عِراب ، أو تحبّب إلى غيره ، ومنه : « العَروبة » المتحببة إلى زوجها .

وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان :

**أحدهما** : أنه لفظي ، واختاره الناظم ، ونسبه إلى المحققين ، وعرّفه في التسهيل بقوله :

« ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حذف » .

**والثاني** : أنه معنوي ، والحركات دلائل عليه ، واختاره الأعلم وكثيرون ،

وهو ظاهر مذهب سيبويه . وعرّفوه بأنّه :

« تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً » .

والمذهب الأول أقرب إلى الصواب ، لأن المذهب الثاني يقتضي أن التغيير الأول ليس إعراباً ، لأن العوامل لم تختلف بعد ، وليس كذلك » . اهـ .

ويَضِح أنّ المراد بقولهم : « اختلاف العوامل » إمكانية ذلك ، فلا وجه للاعتراض على الثاني ، ولأقربية الأول عليه ، كما مرّت الإشارة إليه[18] .

وفي **ضياء السالك** عرّف الإعراب على أنه معنوي :

قال :

« الإعراب : تغيّر آخر اللفظ ظاهراً أو تقديراً ، بسبب تغيّر العوامل التي تدخل عليه ، وما يتطلبه كل عامل .

والمعرَب : هو ذلك اللفظ الذي يتغيّر آخره بتغيّر هذه العوامل .

وإنّما كان الأصل في الأسماء الإعراب ، لأن الاسم يدلّ بذاته على معنى مستقل هو المسمّى ، وهذا المسمّى قد يكون فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو غيرهما ، فلا بدّ من علامة في آخره ، تتغير بتغير العوامل لتمييزها ، وهي الإعراب »[19] .

وعرّف ابن هشام الإعراب على أنه لفظي ، فقال :

« الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة .

وأنواعه أربعة : رفع ونصب في اسم وفعل ، نحو : زيد يقوم ، وإنّ زيداً لن يقوم . وجرّ في اسم نحو : لِزيدٍ . وجزم في فعل نحو : لم يقم »[20] .

« والمراد بالأثر : ما يحدثه العامل من الحركات الثلاث أو السكون ، وما ينوب عنها »[21] .

* * *

---

(18) في ص 3 .

(19) النجار ، محمد عبد العزيز : ضياء السالك إلى أوضح المسالك40/1 .

(20) ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 49/1 .

(21) النجّار ، محمد عبد العزيز : ضياء السالك 50/1 .

أما سيبويه فلم يتعرض للإعراب على هذا المنوال ، وعلى هذا التفصيل ، ولكنه بيّن أثره .

عنون له سيبويه في أول الكتاب ، بـ :

مجاري أواخر الكلم من العربية ، وهي ثمانية مجار : النصب والجرّ والرفع والجزم ، والفتح والضمّة والكسر والوقف .

ثم فَرَقَ بين هذه المجاري :

فضرب يحدثه العامل[22] وهو المتمكن .

وضرب يبنى عليه الحرف بناءً .

فالرفع والجرّ والنصب والجزم لحروف الإعراب .

وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة ، وللأفعال المضارعة ولأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة ، والتاء ، والياء والنون ، وذلك :

أفعل أنا ، وتفعل أنت أو هي ، ويفعل هو ونفعل نحن .

والنصب في الأسماء : رأيت زيداً .

والجرّ : مررت بزيد .

والرفع : هذا زيد .

والنصب في المضارع من الأفعال : لن يفعل .

والرفع : سيفعل .

والجزم : لم يفعلْ .

وأما الفتح والكسر والضمّ والوقف : فللأسماء غير المتمكنة .

---

(22) اتخذ ابن مُضاء القرطبي ( 513-592 هـ ) هذه العبارة ذريعة للهجوم على النحاة وإمامهم سيبويه ، لنسبة الإحداث إلى العامل . وهي مغالطة من ابن مُضاء كما سيأتي .
وانتصر ابنُ خروف الاشبيلي ( -610 هـ ) لسيبويه والنحاة فردّ على ابن مُضاء . وهما معاصران .

وذكر سيبويه : المتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتمكن في موضع . وهو قولك :

ابدأ بهذا أولُ ، ويا حَكَمُ ! .

ويَضِحُ أن سيبويه قسم حركات الإعراب بين المعرب والمبني ، فكان من قسمة الأول : الرفع والنصب والجرّ والجزم ، وكان من قسمة الثاني : الضمّ والفتح والكسر والوقف ( أو السكون ) .

وهو مستقى من الاستقراء وتتبع كلام العرب العرباء ، وقد هندسه سيبويه خير هندسة ، وقعّده خير قاعدة .

وائتمّ به النحاة ، فكان الإمام والمقتدى .

* * *

## هل يعلّل الإعراب ؟

لسائل أن يسأل : ما الذي أوجب رفع هذا ، ونصب ذاك ، وجرّ ذلك مثلاً ؟

قال في الخصائص :

« قال أبو إسحاق [ الزجّاج ] ( -310 هـ ) في رفع الفاعل ، ونصب المفعول : إنما فعل ذلك للفرق بينهما .

ثم سأل نفسه فقال :

فإن قيل : فهلا عُكِست الحال ، فكانت فرقاً أيضاً ؟ قيل : الذي فعلوه أحزم ، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلّته ، ونصب المفعول لكثرته ، وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون »[23] .

ولعلّ هذا من المناسبات التي ذكروها بعد الوقوع .

وإذا اكتُفِيَ بقول : هكذا سُمِع عن العرب ، كان جواباً كافياً شافياً .

---

(23) الخصائص 49/1 .

وكان ابن مُضاء القرطبي ضدّ التعليل ، ودعا إلى إلغاء بعض العلل النحوية كالعلل الثواني والثوالث ، كما سيأتي .

* * *

وتعليل الإعراب منوط بوضع اللغة ، هل هي وقف أم اصطلاح ؟ فإن كان وقفاً جرى فيه حكم الوقف ، فلا تبديل ولا تعديل ولا تعليل ، وإن كان اصطلاحاً جاز كل ذلك .

ويوجد خلاف بين العلماء في أصل وضع اللغة ، فقال قوم : هي توقيف ووحي وإلهام ، وقال آخرون : إنها تواضع وتواطؤٌ واصطلاح .

وعقد ابن جني باباً لذلك في أوائل **الخصائص** ، والسيوطي في أول **المزهر** .

قال السيوطي :

« قال أبو الحسين أحمد بن فارس ( -395 هـ ) في فقه اللغة[24] :

اعلم أنّ لغة العرب توقيف ، ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿ وعلّم آدم الأسماء كلها ﴾ البقرة : 31.

فكان ابن عباس يقول : علّمه الأسماء كلّها ، وهي هذه [ الأسماء ] التي يتعارفها الناس من دابة وأرض ، وسهل وجبل ، وحمار وأشباه ذلك من الأمم وغيرها .

وروى خصيف عن مجاهد ، قال : علّمه اسم كل شيء .

وقال غيرهما : إنما علّمه أسماء الملائكة .

وقال آخرون : علّمه أسماء ذريته أجمعين .

قال ابن فارس :

والذي نذهب إليه في ذلك ما ذكرناه عن ابن عباس .

فإن قال قائل : لو كان ذلك كما تذهب إليه ، لقال : « ثم عرضهنّ أو عرضها » . فلما قال : « عرضهم » عُلِم أن ذلك لأعيان بني آدم ، أو الملائكة ،

(24) أي في كتابه : الصاحبي في فقه اللغة .

لأن موضوع الكناية في كلام العرب أن يقال لما يَعْقِل : « عرضهم » ، ولما لا يعقل : « عرضها » أو « عرضهنّ » .

قيل له : إنما قال ذلك ـ والله أعلم ـ لأنه جمع ما يَعْقِل وما لا يعقل ، فغلّب ما يعقل ، وهي سنّة من سُنَن العرب ، أعني باب التغليب ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ والله خلق كل دابة من مّاء ، فمنهم من يمشي على بطنه ، ومنهم من يمشي على رجلين ، ومنهم من يمشي على أربع ﴾ النور : 45.

فقال : « منهم » تغليباً لمن يمشي على رجلين . وهم بنو آدم .

فإن قال : أفتقولون في قولنا : سيف ، وحسام ، وعضب ، إلى غير ذلك من أوصافه ، إنه توقيف حتى لا يكون شيء منه مصطلحاً عليه ؟

قيل له : كذلك نقول .

والدليل على صحّته إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه ، أو يتفقون عليه ، ثم احتجاجهم بأشعارهم ، ولو كانت اللغة مواضعةً واصطلاحاً لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم بأولى منا في الاحتجاج [ بنا ] ، لو اصطلحنا على لغة اليوم . ولا فرق »[25] .

ويقول ابن فارس في موضع آخر :

« وليس لنا اليوم أن نخترع ، ولا أن نقول غير ما قالوه ، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه ، لأنّ في ذلك فساد اللغة ، وبطلان حقائقها »[26] .

وقوله : « ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه » رأي جامد ناشف ، فهو يقبل قياساً مقيساً جاهزاً ، أي قياساً مسموعاً من العرب .

فهل سمع بقياس مسموع ؟

وينكر غير ذلك ، مع أن العلوم مبنية على قياس ما لم يسمع على ما سمع في حكم لعلّة .

وهل حرّم « الويسكي » إلاّ بقياسه على الخمر في التحريم لعلة الإسكار .

---

(25) المزهر 1/8-9 .

(26) ترزي : في أصول اللغة والنحو ص 86-87 نقلاً عن الصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس ص 33 .

وهذا هو الكسائي يقول :

إنما النحو قياسٌ يُتَّبَعْ . وبه في كل أمر يُنْتَفَعْ .

ويرى الزجاجي ( -337 هـ ) أن النحو :

« علم قياسي ، ومسبار لأكثر العلوم ، لا يقبل إلاّ ببراهين وحجج »[27] .

* * *

ولم تقف نظرية تجميد اللغة عند أهل السنة ، بل تعدتهم إلى أهل الاعتزال كأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني ، إلاّ أنّ ابن جني لم يجمد جمود ابن فارس ، فهو يميل إلى رأي الأغلبية ، ويرى هذا الرأي بلا تصريح ، فقد ذكر :

« أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح ، لا وحي وتوقيف »[28] .

ويصف زكي مبارك أحمد بن فارس في هذا الباب بالسذاجة ، ويعقب على رأيه بأنه خطأ مبين[29] .

ويقول أحد المتكوّفين في عصرنا :

« وإذا كانت اللغة كما كان يرى ابن عباس وابن فارس ، والفارسي ، وابن مُضاء ، فالخوض في إعرابها يجب أن يكون في ضوء الرأي الذي يذهب إلى أن اللغة توقيفية ، وأنها من عند الله .

ولذلك كان الخوض في العلل ، والاجتهاد فيها عند ابن مضاء حراماً »[30] .

* * *

## الإعراب هو الفاروق

ومهما يكن من أمر التوقيف والاصطلاح فالإعراب فاروق ومرشد ودليل ،

---

(27) الأفغاني ، سعيد : في أصول النحو ص 78 . نقلاً عن الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص 41 .

(28) الخصائص 40/1 .

(29) مبارك ، زكي : النثر الفني في القرن الرابع الهجري 41/2 .

(30) المخزومي ، مهدي : مدرسة الكوفة ص 266 .

فلولاه لاضطرب أسلوب الكلام ، واختلّ نمط التعبير ، وارتبك المتكلم في ما يـريد إظهاره ، وافتقر إلى ا لإيماء والإشارة .

فالإعراب مفتاح الكلام .

وما أجمل قول ابن فارس في هذا المعنى .

قال ابن فارس ( -395 هـ ) :

« من العلوم الجليلة التي اختصت بهـا [ العـرب ] ، الإعـراب الـذي هـو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يعـرف الخبر الـذي هو أصـل الكلام ، ولـولاه مـا ميّـز فـاعـل من مفعـول ، ولا مضـاف من منعـوت ، ولا تعجب من استفهام ، ولا صدر من مصدر ، ولا نعت من تأكيد »[31] .

وقال ابن فارس أيضاً :

« فأمّا الإعراب فبه تُمَيَّزُ المعاني ، ويوقف على أغراض المتكلمين ، وذلـك أنّ قائلاً لو قال : « ما أحسن زيد » غيرَ مُعْرِب ، لم يوقف على مراده . فإذا قال :

« ما أَحْسَنَ زيداً ! » [ متعجباً ] .

أو « ما أَحْسَنُ زيدٍ ؟ » [ مستفهماً ] .

أو « ما أَحْسَنَ زيدٌ . » [ نافياً ] .

أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده .

وللعـرب في ذلك مـا ليس لغيرهم ، فهم يَفـرُقون بـالحركـات وغيرهـا بـين المعاني .

يقولون : مِفْتَح للآلـة التي يفتح بهـا ، ومَفْتَح لمـوضع الفتـح ، ومِقَصّ لآلة القصّ ، ومَقَصّ للموضع الذي يكون فيه القصّ .

ومِحْلَب للقدَح يحلب فيه . ومَحْلَب للمكان يُحْتَلَبُ به ذوات اللبن .

ويقولون : امـرأة طاهـرٌ من الحيض ، لأن الرجـل لا يَشْرَكُهـا في الحيض ، وطاهرة من العيوب ، لأن الرجل يَشْرَكُها في هذه الطهارة .

---

(31) المزهر 327/1 ويماثله رأي الزجاجي الآتي في ص 40 .

وكذلك : قاعِدٌ من الحَبَل ، وقاعدة من القعود .

ويقولون : هذا غلاماً أحسنُ منه رجلاً . يريدون الحال في شخص واحد .

ويقولون : هذا غلامٌ أحسن منه رجلٌ .

فهما إذن شخصان .

ويقولون : كم رجلاً رأيت ؟ في الاستخبار .

وكم رجلٍ رأيت . في الخبر ، يراد به التكثير . . . »[32] .

* * *

والإعراب بشكله الحالي المعروف المثبت عند النحاة ، كان سليقة عن العرب ، فكان المعرب يعتمد على سليقيّته ، وهو يتحدث .

ثم دخل رحاب التسجيل والتدوين فقعّدت أصوله ، وقنّنت أبوابه ، فكانت له قاعدة تطابق ذوق العرب في البيان ، وكان له قانون يوافق الكلام ويلائم اللسان .

وفي قصة ابن جنّي ما يشرح شيئاً من هذا .

قال : « وسألت يوماً أبا عبد الله محمد بن العسّاف العُقيليّ الجُوثيّ ، التميمي ـ تميم جُوثة ـ فقلت له :

كيف تقول : ضربت أخوك ؟

فقال : أقول : ضربت أخاك .

فأَدَرْتُه على الرفع ، فأبى ، وقال : لا أقول : أخوك أبداً .

قلت : فكيف تقول : ضربني أخوك ؟

فرفع .

فقلت : ألست زعمت أنك لا تقول : أخوك أبداً ؟

فقال : أيشٍ هذا ! اختلفت جهتا الكلام .

فهل هذا إلاّ أدل شيء على تأملهم مواقع الكلام ، وإعطائهم إياه في كل

---

(32) المزهر 329/1 .

موضع حقّه ، وحصّته من الإعراب عن مِيزة ، وعلى بصيرة ، وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيماً »[33] .

* * *

## ابن مُضاء القرطبي ضدّ عامل الإعراب

النحاة متفقون على أن الإعراب أثر يجلبه العامل في آخر الكلمة التي يدخل عليها ، ومختلفون في كون الإعراب معنىً أي نفس التغيير ، أو لفظاً أي نفس الحركات .

ولم يتعرض ابن مضاء للاتفاق أو الاختلاف بين النحاة في تعريف الإعراب ، وإنما وجّه نقده واعتراضه على جملة واحدة وردت في هذا التعريف ، وهي : « أثر يجلبه العامل » متخذاً ذلك ذريعة للهجوم على النحاة ، مدّعياً زاعماً أن العامل ليس له هذه القوّة ، فهو كلام غير سليم .

انتهت خلاصة ادعائه وهجومه ، وسيأتي التفصيل .

فهل يجلب العامل بنفسه الإعرابَ ، أم بواسطة المتحدث ؟

وهل قال النحاة حقاً : إنّ « ضرب » في « ضرب زيدٌ عمراً » جلب بنفسه الرفع لزيد والنصب لعمرو ؟

نعم ! نسب النحاة جلب الإعراب المعنوي أو اللفظي ، إلى عامل الإعراب ، المعنوي أو اللفظي ، هذا حق ، ولكنه قانون اللغة ، وأسلوب الكلام ، والمنفذ الحقيقي لهذا القانون ، والأسلوب ، هو المتحدث . . فهو يراعي هذا القانون ويطبقه .

والمشغولون بالعلم ـ ما عدا من غالط نفسه كابن مضاء ومن سار على دربه في عصرنا ـ يدركون أن الإعراب أثر يجلبه العامل النحوي بواسطة المتحدث ، المتقيد بعرف اللغة التي يتحدث بها ، ففي العبارة تجوّز مقبول مفهوم بلا شرح ، والتنبيه عليه من تحصيل الحاصل .

فقول النحاة : « زيد » فاعل مرفوع بضرب ، و « عمراً » مفعول به منصوب

---

(33) الخصائص 76/1 .

بضرب ، لا يعني أن لفظ « ضرب » بنفسه خلق الرفع لزيد والنصب لعمرو ، أي جبر أن يكون « زيدٌ » مرفوعاً على الفاعلية ، و « عمراً » منصوباً على المفعولية ، بقوّة ذاتية موجودة في « ضرب » .

فهذا لا يخطر على بال إنسان يفهم قوانين اللغة ، فإنّ « ضرب » ليس لها هذه القوّة ، ولكنّها قاعدة ، قعّدها العرب السليقيون تلقائياً من قبل أن يصطلح النحاة فيما بعد على تسمية زيد في هذا المثال فاعلاً مرفوعاً ، وعمرٍو مفعولاً به منصوباً .

أي كانوا ينطقون هكذا بسليقتهم ، وينطق النحاة أيضاً هكذا ، ولكن بتحليل وتعليل ، وقانون وقاعدة . . .

فكما أن السليقي لم يكن يفكر بأن « زيدٌ » في هذا المثال مرفوع بنفسه ، أو بـ « ضرب » و« عمراً » منصوب بنفسه أو بـ« ضرب » وإنما كان يراعي عفواً نظام الكلام السائد ، كذلك النحوي لا يزعم أن « زيدٌ » مرفوع بـ « ضرب » أي بالضاد والراء والباء ، و « عمراً » منصوب به أيضاً آلياً مطلقاً ، بلا تدخلٍ من المتحدث ، مع مراعاةٍ لأسلوب الكلام .

فالمتكلم يراعي نظام الكلام وَفقاً لسنّة اللغة.

وكما أن « ضرب » بنفسه لا يستطيع الرفع والنصب ، كذلك المتكلم ، لا يستطيع بنفسه فقط أن يرفع وينصب ، بل لا بدّ له من تطبيق قانون اللغة ، وقاعدة الكلام ، وإلاّ كان بإمكانه أن يعكس الأمر ، فينصب الفاعل ، ويرفع المفعول مثلاً ، أو يرفعهما معاً أو ينصبهما معاً ، وهو محال عقلاً لأنه لم يخوّل أن يتصرف بالإعراب كما يريد .

* * *

وخلاصة الأمر أن العامل بنفسه فقط لا يستطيع إحداث الأثر في المعمول ، وكذا المتحدث لا يستطيع بنفسه هذا الإحداث ، وإنما يتقيد المتحدث بقانون اللغة ، واصطلاح أهلها ، فيحدث الأثر في المعمول بواسطة العامل ، أي مراعاة لوجود العامل ، الذي يخضع لإرادة المتحدث الذي يخضع لعرف اللغة ، وقانون الكلام .

وقد صرّح بهذا الاصطلاح ابن خلدون في مقدمته ، فقال في باب النحو :

« . . . ثم رأوا تغيّر الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات ، فاصطلحوا على تسميته إعراباً ، وتسمية الموجب لذلك التغير عاملاً »[34] .

* * *

## المغالطة

دعا ابن مضاء القرطبي : أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي ( 513-592 هـ ) إلى إلغاء عامل الإعراب ، وإلغاء ثواني العلل وثوالثها ، والتمارين .

« ولم يكن أولَ من نادى بهذه الآراء . فمن قبله هاجم ابن حزم الظاهري ( 384-457 هـ ) العلل النحوية ، فقال : « وأما علم النحو فإلى مقدمات محفوظة عن العرب ، الذين تزيد معرفة تفهمهم للمعاني بلغتهم .

وأما العلل فيه ففاسدة جداً . . . »[35] .

كان ابن حزم أول المهاجمين على العلل ، وكان ابن مضاء أول الداعين إلى إلغاء العامل والمعمول ، والعلل والتمارين .

قال ابن مضاء في الفصل الأول من كتابه : « **الردّ على النحاة** » :

« **فصل عن إلغاء العوامل** :

قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه ، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه .

فمن ذلك ادّعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي .

وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم أن قولنا : « ضرب زيد عمراً » ، أن الرفع الذي في « زيد » والنصب الذي في « عمرو » إنما أحدثه « ضرب » .

ألا ترى أن سيبويه ـ رحمه الله ! ـ قال في صدر كتابه :

---

(34) ابن خلدون : المقدمة ص 546 .

(35) البنا ، في مقدمة تحقيقه لكتاب الردّ على النحاة لابن مضاء ، نقلاً عن « التقريب لحد المنطق والمدخل إليه » ص 202 .

« وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ ، لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه » .

فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب . وذلك بيّن الفساد .

وقد صرّح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره .

قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية :

« وأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره » .

فأكدّ « المتكلم » بـ « نفسه » ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيداً بقوله : « لا لشيء غيره » .

وهذا قول المعتزلة[36] .

وأما مذهب أهل الحق فإنّ هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية[37] .

وأما القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضاً ، فباطل عقلاً وشرعاً ، لا يقول به أحد من العقلاء »[38] .

وقال ابن مضاء :

« وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظها ولا معانيها ، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع » .[39]

وهذه مغالطة من ابن مضاء ، تعمّدها لتكون وسيلة للهجوم على سيبويه والنحاة ، بشكل جلّي ، أولاً ، ولتكون علة أيضاً للهجوم على المعتزلة بشكل خفّي ، ثانياً .

---

(36) وكان ابن جني معتزلياً مثل أستاذه أبي علي الفارسي .

(37) وكان ابن مضاء جبرياً أي يؤمن بالعقيدة الجبرية .

(38) الردّ على النحاة لابن مضاء ص 69-70 تحقيق البنّا .

(39) الردّ على النحاة ص 70 .

فالنحاة لم يسندوا عمل الإعراب إلى العوامل النحوية حقيقةً بل مجازاً ، فالمتكلم هو الذي يعرب ، لا كما يشاء بل كما تشاء شريعة اللغة ، كما ذكرنا .

ومع أن ابن مضاء ينقل قسماً مبتوراً من كلام ابن جني ليوهم أنه مخالف لسيبويه ، يهدم به كلام سيبويه والنحاة ، وهي مغالطة مكشوفة ، كما سيظهر ذلك من النصّ الكامل لابن جني ، إلّا أنه لا يؤمن بكلام ابن جني أيضاً .

فهو هنا أي ابن مضاء في هذه الدعوى يغالط نفسه عمداً في أمرين اثنين :

1 ـ ينقل ما لا يصلح لمدّعاه ، ولكنه يعتمد على الإيهام .

2 ـ لا يؤمن بما ينقل ، وإنما ينقله ليدعم به فقط مدّعاه ، للإفحام كما يتصور .

وتوضيح ذلك :

(أ) ـ أن نسبة الإعراب إلى عوامل النحو باطلة عقلاً وشرعاً عند ابن مضاء .

وهذا اتّهام مبنيّ على الإيهام .

(ب) وأنّ نسبة الإعراب إلى المتكلم باطلة شرعاً عنده . لأن أفعال الإنسان الأختيارية ، لا تنسب إلى الإنسان ، بل إلى الله تعالى ، حسب عقيدة ابن مضاء الجبرية[40] وهذا هو الشق الثاني.

فهما موضوعان عند ابن مضاء ، أثار أحدهما ودعا إلى إبطاله تصريحاً ، وحام حول الآخر ، ولم يتجرأ الخوض فيه ، بل لمّح إليه تلميحاً ، فقال بعد نقل كلام ابن جني : « وهذا قول المعتزلة » . أي أنه لا يؤمن به ، وأعقبه بقوله : « وأما مذهب أهل الحق » عانياً نفسه .

* * *

(40) من مراجع هذه النقطة : المخزومي : مدرسة الكوفة ص 265.

## الرد على ابن مُضاء[41]

الردّ على ابن مضاء في رأيه في عامل الإعراب ، لا في عقيدته الجبرية :

1 ـ لم يقل سيبويه ولا أحد من النحاة أن العامل بنفسه أحدث الإعراب ، وإنما هو قانون اللغة ، يطبقه المتكلم بواسطة العامل ، كما مرّ شرحه ، وهو أمر بدهي لا يحتاج إلى بيان .

وهذا هو سيبويه يقول في :

« هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم ، حتى صار بمنزلة المَثَلَ » إنَّ العرب ترفع ، لا العامل . ونصّ عبارته :

« ومن ذلك قول الشاعر ، وهو ذو الرمّة ، وذكر الديار والمنازل :

ديـارَميـةَ إذ مَيٌّ مسـاعفـةٌ ولا يرى مثلها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

كأنه قال : أذكر ديار مية . . .

. . . ومن العرب من يرفع الديارَ ، كأنه يقول : تلك ديارُ مية »[42].

2 ـ خاطب سيبويه الشخص القارىء أو المتكلم ، ونسب إليه الأعمال في « باب الإضمار في ليس وكان » . ونصّ عبارته :

« فمن ذلك قول بعض العرب : ليس خَلَقَ الله مثلَه . فلولا أن فيه إضماراً لم يجز أن تذكرَ الفعلَ ، ولم تُعمله في اسم »[43].

3 ـ قال سيبويه في تعليل رفع « قليل » في بيت أمرىء القيس :

وأما قول امرىء القيس :

فلو أنّ مـا أسعى لأدنى معيشـة كفـاني ولم أطلب قليلٌ من المـال

---

(41) لابن خروف الإشبيلي كتابان في الردّ على ابن مضاء :
1 ـ تنزيه أئمّة النحاة في الردّ على ابن مضاء .
2 ـ تنزيه أئمّة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو .

(42) الكتاب 1 /280 - 281.

(43) الكتاب 1 /70 . ونقله البنا في مقدمته لكتاب الردّ على النحاة ص 14.

فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوبُ عنده المُلْكَ ، وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد ذلك ونصب لفسد المعنى»[44] .

فنسب العمل إلى امرىء القيس . [45] .

4 ـ « فإذا انتقلنا إلى ابن جنّي وجدنا ابن مضاء قد أقام بينه وبين سيبويه خلافاً غير موجود ، وكان سبيله في هذا أيضاً أن اقتضب نصّ « **الخصائص** » كما فعل مع صاحب **الكتاب** .

والحقيقة أن ابن جني في نصّه هذا كان يشرح كلام سيبويه ، والمتقدمين ، ولا يخالفهم ، وكان ماضياً على دربهم ، آخذاً بمقالتهم »[46] .

5 ـ هذا هو نصّ كلام ابن جنّي في **الخصائص** 1/109 -110 في : ( باب في مقاييس اللغة ) .

« . . . العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية ، ألا تراك إذا قلت : ضرب سعيدٌ جعفراً ، فإن « ضرب » لم تعمل في الحقيقة شيئاً ، وهل تحصل من قولك « ضرب » إلاّ على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة « فعل » . فهذا هو الصوت ، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل .

وإنّما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ، ليُرُوْك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه ، كمررت بزيد ، وليت عمراً قائم .

وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالإبتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الإسم .

هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول .

فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره .

وإنما قالوا : لفظي ومعنوي ، لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ

---

(44) الكتاب 1/79 .

(45) يراجع مقدمة البنّا لكتاب الردّ على النحاة ص 14 .

(46) المرجع السابق ص 17 .

للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ . وهذا واضح ».

انتهى كلام ابن جني . وعلّق عليه البنّا بقوله :

« هـذا نصّ ابن جني كاملاً في هذا الموضع ، يشرح فيه كلام النحويين والمتقدمين من أمثال الخليل وسيبويه ، ويقول : إنهم يعنون أن العمل يكون مسبباً عن لفظ يصحبه ، لا أن اللفظ هو الذي يحدث العمل .

فجاء ابن مضاء فحذف من هذا النصّ حديثه عن النحاة ، واختار منه فقط :

« وأما في الحقيقة ، ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلم لا لشيء غيره ».

انتزع ابن مضاء هذه الفقرة ليخيل للقارىء أنّ ابن جني يخالف النحاة في مقالتهم . والحقيقة أنه شارح لكلامهم ، موافق لمنهجهم .

ولقد اعترف ابن مضاء فيما بعد بأن القول بالعامل قد أخذ به النحاة أجمعون ، لم يشذ واحد منهم عن ذلك . وذلك في قوله :

« فإن قيل : فقد أجمع النحويون عن بكرة أبيهم على القول بالعوامل . . . » فقد سلّم بهذا الإجماع .

وبان من تسليمه ، أنّ ما ساقه من خلاف بين ابن جني والمتقدمين شيء اصطنعه هو ، وأنه لا يمتّ إلى واقع الدراسة اللغوية ، الذي كان معروفاً »[47] .

هذا ، فإن علم ما سبق ، علم أن إسناد الإعراب إلى عامل الإعراب ، لم يقصد به اللفظ ، بل اللافظ أي المتكلم ، وأنه لم يكن من اختراع ابن جني ، بل كان شرحاً منه لآراء النحاة ، كما علم أن توهّم ذلك كان مغالطة مقصودة من ابن مضاء ، لهدم ما بناه النحاة عن طريق هدم الإعراب .

والظاهر أن دعوة ابن مضاء كانت ماتت في مهدها ، بعد أن ردّ عليها ابن خروف الإشبيلي، ولكن الأستاذ شوقي ضيف نشر كتاب ابن مضاء فبعث فيه الروح ، فاستغله قوم للمغالطة أو وقعوا به في المغالطة ـ والله أعلم ـ.

---

(47) مقدمة البنّا للردّ على النحاة ص 18.

منهم الدكتور ترزي في قوله :

« ويعجبني في هذا الصدد ما يقوله ابن جنّي من أن العمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء آخر »[48] .

ومنهم نجاة الكوفي في قولها :

« وحاول ابن جني بنظرته المتحررة إلى قواعد اللغة أن يحوّل أنظار الدارسين عن العامل ، فنادى بأن العامل الحقيقي هو المتكلم ، وما العوامل اللفظية والمعنوية إلاّ وسائل يستعين بها على كشف معانيه .

وجاء ابن مضاء مؤيداً رأي ابن جني ، فطالب بإلغاء نظرية العامل ، لأنها تؤدي إلى تأويلات وتقديرات في كتاب الله .

وقد أسرف النحاة حين مضوا إلى آيات القرآن الكريم ، يطبقون عليها أحكام العامل ، ويقولون : لا بدّ من تقدير كذا ، لأن أصل التعبير كذا .

وكان يكفي أن يأتي الشاهد في القرآن الكريم ليكون هو الأصل والحجّة على صحة القاعدة .

والمطالبة بالغاء العامل تؤكد أن هذه النظرية كانت المصدر الأول لصعوبة النحو وتعقيده ، لذلك يؤكد الدكتور شوقي ضيف أن الانصراف عن نظرية العامل هو الأصل الذي ينبغي أن يتكىء عليه الدارس في إعادة تصنيف النحو »[49] .

* * *

## العِلل الأوَل والثواني والثوالث

التعليل وليد التفكير الفلسفي المنطقي ، واحتاج علم النحو في مرحلة التدوين إلى التعليل .

و« كان قول الخليل[50] : « فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو ، هو

---

(48) د. ترزي : في أصول اللغة والنحو ، ص 138 .

(49) الكوفي ، نجاة عبد العظيم : بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو ص 9-10 .

(50) مقدمة الردّ على النحاة ص 35 نقلاً عن الإيضاح للزجاجي ص 65-66 .

أليق مما ذكرته ، بالمعلول ، فليأت بها » سبباً في إقبال علماء اللغة على التعليل»[51].

وعقد ابن جنّي في **الخصائص**(173/1) باباً في العلّة وعلّة العلّة ، ونقل عن أبي بكر السرّاج ( ـ 316 هـ) كلامه عن العلة في رفع الفاعل وعقب عليه برأي له ، ثم قال :

وكان يجب على ما رتبه أبو بكر ، أن تكون هنا علة ، وعلّة العلّة ، وعلّة علّة العلّة [52].

**الأولى** : كقولنا : لم رفع زيد في « قام زيد »؟
فيجاب : لأنه فاعل . فهذه علّة .
**الثانية** : كقولنا : ولم رفع الفاعل ؟
فيجاب : لإسناد الفعل إليه . وهذه علّة العلّة . ويسمّيها ابن مضاء : العلّة الثانية ، وجمعها العلل الثواني .

**الثالثة** : كقولنا : ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعاً ؟
فيجاب : لأن صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضمّة أقوى الحركات ، فيجعل الأقوى للأقوى ، وهذه علّة علّة العلّة . ويسمّيها ابن مضاء : العلّة الثالثة ، وجمعها العلل الثوالث .

* * *

ودعا ابن مضاء أيضاً إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث لعدم الحاجة إليها ، فالعلة الأولى كافية لمعرفة كلام العرب .

« والفرق بين العلل الأُوَل والعلل الثواني ، أنّ العلل الأُوَل بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه بنظر . والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك »[53].

فإن قيل مثلاً في سابق المثال :

---

(51) المرجع السابق ص 36 .
(52) الخصائص 173/1.
(53) الردّ على النحاة ص 128.

ـ لم رفع زيد في قام زيد؟

ـ قيل لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع . فهذه علة أولى . فإن قيل : ولم رفع الفاعل ؟

فالصواب أن يقال :

« كذا نطقت به العرب . ثبت ذلك بالإستقراء من الكلام ، ولا فرق [ بينه و ] بين من عرف أنّ شيئاً ما حرام بالنص ، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علّة لينقل حكمه إلى غيره ، فسأل :

ـ لم حرّم؟

فالجواب على ذلك غير واجب على الفقيه .

ولو أجبنا السائل عن سؤاله بأن نقول له :

ـ للفرق بين الفاعل والمفعول .

فلم يقنعه ، وقال : فلِمَ لَمْ تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟

قلنا له : لأن الفاعل قليل ، لأنه لا يكون للفعل إلّا فاعل واحد ، والمفعولات كثيرة ، فأعطي الأثقل ـ الذي هو الرفع ـ للفاعل وأعطي الأخف ـ الذي هو النصب ـ للمفعول ، لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة ، ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون[54] .

فلا يزيدنا ذلك علماً بأن الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرّنا جهله ، إذ قد صحّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم»[55] .

واستثنى ابن مضاء ما حرّك لالتقاء الساكنين ، فتجوز فيه ثانية العلّة .

ـ فإن قيل : لم حرّك ؟

ـ قيل لالتقاء الساكين .

ـ وإن قيل لم لم يتركا ساكنين ؟

---

(54) هذا كلام الزجّاج ، نقله ابن مضاء ولم يشر إليه . ونقل ابن جني في الخصائص 49/1 نصّ الزجاج منسوباً إليه ، كما سبق في ص 11 س 5 من هذا البحث .

(55) الرد على النحاة ص 127.

ـ قيل : لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطقَ.
فهذه قاطعة ، وهي ثانية . أي علّة ثانية قاطعة[56].

* * *

وكان آخر ما دعا ابن مضاء إلى إلغائه : التمارين ، لعدم الحاجة إليها .

وفي أواخر كتاب سيبويه تمارين لمسائل التصريف .

ويرى ابن جني أن الغرض منها التأنس ، وإعمال الفكرة ، والتدريب ، والتقريب إلى الأذهان[57].

* * *

وخلاصة دعوى ابن مضاء :

إلغاء العوامل ـ إلغاء العلل ـ إلغاء التمارين .

وتخلله أمثلة من إلغاء الحذف والتقدير ، ومن النحو من غير عامل ومعمول في بابي التنازع والاشتغال .

وغالط نفسه بالهجوم على النحاة ، وسكت عن نظرية البديل ، وتعلل بالوقوف عند السماع .

وكل هذا هدم بلا بناء ، فالنحو صرح شامخ لا يحتاج إلى الغاء ولا إلى بديل .

* * *

## المقلّدون في عصرنا

جاء بعض القوم في هذا العصر ، فسطا على فكرة ابن مضاء ، وأعلن عن كفره بالعامل والمعمول ، وارتداده عن مذهب النحاة والمعربين .

فهذا هو إبراهيم مصطفى ، الساطي على رأي ابن مضاء ، يهاجم وظيفة عامل الإعراب ، ويخرّب أعمال العاملات والمعمولات ، في كتابه : **إحياء النحو** ،

(56) خلاصة كلام ابن مضاء ص 129.
(57) الخصائص 488/2.

وكأن النحو كان ميتاً ، فجاء هو فبعث فيه الروح وأحياه !

وكتب طه حسين مقدمة مادحة لهذا العمل التخريبي في أربع عشرة صفحة ، اقترح في آخرها أن يعنون هذا التخريب بـ « إحياء النحو » وكان .

وربما قصد طه حسين بهذا العمل الإنتقام من الأزهر ، لأن للنحو صلة به ، وكان هو يريد قطع جميع الأسباب التي كانت تربطه بالأزهر .

وذكر عبد المتعال الصعيدي في كتابه : **النحو الجديد** ، الكتب التي ألفت لتجديد النحو ، وإلغاء عامل الإعراب . . . وهي :

1 ـ **إحياء النحو** لإبراهيم مصطفى .
لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة 1937 .
وردّ عليه محمد عرفة في كتابه :
**النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة** . طبع عام 1937 .

2 ـ تيسير قواعد تدريس اللغة العربية طبع عام 1938 . تأليف لجنة من وزارة المعارف المصرية ، مؤلّفة من : طه حسين ـ أحمد أمين ـ إبراهيم مصطفى ـ علي الجارم ـ محمد أبي بكر إبراهيم ـ عبد المجيد الشافعي . وردّت عليهم لجنة ألّفت بدار العلوم عام 1938 ، مؤلّفة من :

محمود عبد اللطيف ـ أحمد صفوت ـ محمود أحمد ناصف ـ السباعي السباعي بيومي ـ محمد عبد الجواد ـ أحمد يوسف نجاتي .

3 ـ **تيسير قواعد الإعراب** : لعبد المتعال الصعيدي . نشره باسم مستعار في مجلة : **الرسالة** ، عام 1938 في الأعداد :
262، 264، 266، 268، 270، 274.

4 ـ **هذا النحو** لأمين الخولي .

محاضرة ألقيت في الجمعية الجغرافية الملكية 1942 ، ونشرت بمجلّة كلية الآداب ـ المجلد السابع 1944 ، غايتها القضاء على الإعراب .[58] .

قال : إن للنحو أصولاً كأصول الفقه ، وأن النحاة ربطوا أصولهم بأصول

---

(58) ولأمين الخولي أيضاً : الاجتهاد في النحو العربي ، قدّم لمؤتمر المستشرقين بإستانبول عام 1951 .

الفقه . ونقل عن ابن الأنباري أن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول[59]. وذكر أن السيوطي رتب كتابه **الإقتراح في أصول النحو** على ترتيب أصول الفقه ، فأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة[60].

5 ـ **إلغاء نظرية العامل** لشوقي ضيف في مدخله إلى كتاب : **الرد على النحاة** لابن مضاء القرطبي في 76 صفحة ط عام 1947 ذكر فيه حاجة النحو إلى تصنيف جديد يقوم على أساس ما ذهب إليه ابن مضاء من إلغاء نظرية العامل، وأنواع الإعراب ، فالإعراب ليس غاية ، فيجب الاستغناء عن إعراب ما لا نحتاج إلى إعرابه .

انتهى ذكر الكتب التي أوردها عبد المتعال الصعيدي في كتابه : **النحو الجديد** المطبوع عام 1947.

ونقد الدكتور مهدي المخزومي الدكتور شوقي ضيف بقوله :

« ولا غرابة أن ينتهج ابن مضاء هذا المنهج التوقيفي ـ أو المنهج الظاهري على حدّ تعبير الدكتور شوقي ضيف في تقديمه لكتاب « **الردّ على النحاة** » ـ فهو صاحب فكرة دينية ، ألحّت عليه أن يحمل على النحاة ، واضطرّته أن يفهم النحو وأحكامه كما يفهم الفقه الظاهريّ وأحكامه .

ولكن الغريب أن يبني الدكتور رأيه في إصلاح النحو وإحيائه على رأي ابن مضاء ، وأن يرى الانصراف عن نظرية العامل هو الأصل الذي ينبغي أن يتكىء الدارس عليه في تصنيف النحو ، ( الردّ على النحاة ص 50 ) وأن يرى منع التأويل والتقرير في الصيغ والعبارات ـ وهو مذهب ابن مضاء أيضاً ـ هو الأصل الثاني ، لأن ذلك يريح الدارس من ثلاثة أشياء :

ـ من إضمار المعلومات .

ـ وحذف العوامل .

ـ وبيان محل الجمل والمفردات : مبنية أو مقصورة أو منقوصة . ( الردّ على النحاة ص 60»[61].

ووجه الغرابة أن الدكتور شوقي ضيف بنى بحثه اللغوي على مذهب ابن

---

(59) عن نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص 117.

(60) عن الأقتراح في أصول النحو ص 2، 4، 38، ط الهند.

(61) المخزومي : مدرسة الكوفة ص 267-268.

مضاء الديني في النحو ، لا على عوامل لغوية ، و لمذهب ابن مضاء النحوي عوامل دينية خاصة[62] .

والأغرب أن المخزومي نفسه يتبع رأي ابن مضاء أيضاً ، فيقف ضدّ فكرة العامل في كتابه : **في النحو العربي** ص 16 ، كما سيأتي .

* * *

وظهرت مؤلفات تخريبية كثيرة منها :

(أ) **نحو عربية ميسّرة** في عام 1955 لأنيس فريحة مدرس اللغة العربية بالجامعة الأميركية بيروت .

قال : الإعراب ليس له قيمة بقائية ، لأنه زخرف ، ولأنه بقية من بقايا العقلية القديمة في اللغة .

وقال : الإعراب عقبة في سبيل التفكير ص 184 .

(ب) **الإتجاهات الحديثة في النحو** : في عام 1957 .

وهي مجموعة المحاضرات التي ألقيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية ، المنعقد بمدرسة الفسطاط الثانوية بمصر القديمة عام 1957 ، بإشراف :

د. عبد العزيز القوصي ، وعضوية :

إبراهيم مصطفى ـ عبد العزيز أحمد ـ محمد أحمد برانق ـ حسن علوان ـ إبراهيم البساطي ـ د. محمود رشدي خاطر ـ عبد العليم إبراهيم ـ محمد محمود رضوان ـ عبد الفتاح شلبي .

(ج) **تحرير النحو العربي** : ط دار المعارف بمصر 1958 . تأليف : إبراهيم مصطفى ـ محمد أحمد برانق ـ محمد أحمد المرشدي ـ يوسف خليفة نصر ـ د. عبد الفتاح شلبي ـ محمد محمود رضوان ـ د. محمد رشدي خاطر ـ محمد شفيق عطا .

(د) **موجز الأحرفية** ليوسف السودا ط بيروت عام 1962 .

والظاهر أن لهذا الموجز أصلاً .

(هـ) **في النحو العربي** طبع عام 1964 للدكتور مهدي المخزومي تلميذ إبراهيم مصطفى ، ومصطفى السقا ، الذي كتب له تصديراً ، مادحاً ، مشجّعاً إياه على التخريب . ولم يأت المخزومي بتخريب جديد ، بل اجترّ تخريب أستاذه

---

(62) يراجع : المرجع السابق ص 268.

إبراهيم مصطفى ، مؤيداً إيّاه ، مقلّداً مثله آراء ابن مضاء القرطبي .

فهدفه ـ كما يقول ـ تخليص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي ، وسلب العامل النحوي قدرته على العمل .

ويقول : « وإذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما كان يبنى عليه من تقديرات »[63].

ويتكوّف المخزومي فيقول بتقدّم الفاعل ، أي جواز تقدمه على الفعل ، ويقول : « إن كلاّ من قولنا : طلع البدر ، والبدر طلع ، جملة فعلية »[64] متمسّكاً بمذهب الكوفيين ، وبقول الزبّاء .

ما للجمال مشيُها وئيداً  أجَنْدَلاً يحملن أم حديدا ؟

وهجم المخزومي على أدلة النحاة في منع تقديم الفاعل ، كدليل ابن الأنباري بأن « الفاعل ينزل منزلة الجزء من الكلمة ، وهي الفعل »[65] ، ودليل ابن يعيش : « كونه عاملاً ، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول ، وكونه عاملاً فيه ، سبب أوجب تقديمه »[66].

ويرى المخزومي أن هذا تعليل فلسفي :

« فكما لا يجوز تقديم المعلول على العلّة ، لأن رتبة العلة أن تكون قبل المعلول ، كذلك لا يجوز تقديم المعمول على العامل ، لأنّ رتبة العامل أن يكون قبل المعمول »[67].

ودعوى المخزومي هي جواز تقديم الفاعل على الفعل . وهي دعوى منكرة قبيحة . فهل سمع أحد من أقحاح العرب ، أمثلة الكوفيين والمتكوفين ، مثل :

الرجلان قام، في : قام الرجلان.

والرجال قام، في : قام الرجال.

والمرأتان قامت، في : قامت المرأتان .

---

(63) المخزومي : في النحو العربي ص 16

(64) المرجع السابق ص 42.

(65) الأنباري : أسرار العربية ص 35—36 ط لايدن .

(66) شرح المفصل 74/1.

(67) المخزومي : في النحو العربي ص 43 -44.

والنساء قامت، في : قامت النساء؟!

اللهم إنها لشناعة ، وإنه لإفساد ! والذوق والسليقة بريئان من هذا الإفك العظيم .

أما إعراب البيت : فـ « ما » استفهامية مبتدأ . و« للجمال » خبر . و« مَشْيُها » فاعل مقدم عند الكوفيين والمتكوفين . وضرورة عند البصريين . أو مشيهاً مبتدأ حذف خبره أي يظهر وئيداً . و« وئيداً » حال من الجمال . والمعنى : أي شيء ثابت للجمال حال كونها وئيداً مشيُها . أو أيّ شيء ثابت للجمال ، مشيها يلوّح وئيداً ؟!

وقال ابن خلدون في هذا الشأن :

« ولكل مقام عندهم مقال ، يختص به بعد كمال الإعراب والإبانة .

ألا ترى أنّ قولهم : « زيد جاءني » مغاير لقولهم : « جاءني زيد »، من قِبَلِ أنّ المتقدم منهما هو الأهمّ عند المتكلم ، فمن قال : « جاءني زيد » أفاد أنّ اهتمامه بالمجيء قبل الشخص المسند إليه ، ومن قال : « زيد جاءني » أفاد أنّ اهتمامه بالشخص قبل المجيء المسند»(ط).

## التخريب والإفساد

لماذا كان هؤلاء ضدّ الإعراب ، وعوامله ، والنحو وأدواته ؟ .

هل توخّوا حقاً خيراً بآرائهم النابية ، ليعيدوا للنحو صفاءه ، وبساطته ، ويزيلوا عن كاهله الآراء المنطقية ، والأفكار الفلسفية ، والأحكام العقلية ، التي غزته في عصر الترجمة ، كما غزت الكلام ، والفقه ، والتصوف ، وغيرها ، مثلاً ، كما يدعون ؟

أم أرادوا التخريب للتخريب ، والإفساد للإفساد ؟

السجية البشرية تأبى الفراغ ، فهي إما بنّاءة أو هدّامة ، فمن قصرت همته عن البناء ، فكّر في الهدم والتخريب .

وما أعمال من دعوا إلى بناء النحو ـ كما يزعمون ـ أو تحريره ، أو تجديده

---

(ط) ابن خلدون : تاريخ ابن خلدون 1032/1.

بـإلغاء الإعـراب وعامـل الإعراب ، إلا تخـريب لصرح اللغـة ، وإفساد لأسلوبهـا وبيانها ، وتفكيك لأهمّ آصرة تأصر بين أهل الضاد من جهـة ، وبينهم وبين أتبـاع القرآن من جهة أخرى .

فعملهم ذو أخطار ، وهو دعـوة خفية أو جليـة للترحيب بـالاستعمار ، لأنها تفكك اللغة ، وتخرّب بناءها ، حتى لا تصلح لشيء ، وحائئذٍ تحدث ثغـرات بين المفـاهيم في هذه المجتمعـات ، تؤدي إلى سنـوح فـرصـة للمستعمـرين لسـدّ هـذه الثغرات ، فتحلّ لغاتهم محالّ اللغة المفككة المخرَّبة .

وهي خطة استعمارية خطّها المستعمرون منذ زمن بعيد للقضـاء بها عـلى لغة القرآن ، وجنّدوا لها أربّهم ورباثبهم هؤلاء الذين دعوا تارة إلى إحلال العـامية محـل الفصحى ، وأخرى إلى إسقاط عامل الإعراب ، ثم إلى حركات الإعراب نهائيـاً ، تمهيداً للدعوة إلى إزالة اللغة كلياً ، ونسـي القرآن نسياً منسياً .

فـالإحياءات والتحـريرات والاتجـاهات والتجـديدات والتيسيـرات ، المدعـوُّ إليها ، لم تكن غايتها القضاء عـلى أنواع الإعـراب ، وعامـل الإعراب فقط ، بـل القضاء على اللغة نفسها .

ولم يكتب لها النجاح ، ولن يكتب !

فـالإعـراب لا يمكن أن يفصـل من اللغـة ، واللغـة لا يمكن أن تفصـل من اللاغين بها أي المتكلمين ، والمتكلمون لا يمكن أن يفصلوا من القرآن نهائيـاً ، مهما حصلت الجفوة ، ومهما حدثت الغفوة .

فالإعراب مربوط باللغة أبد الآبدين .

واللغة مربوطة باللاغين .

واللاغون مرتبطون بالقرآن .

فالإعراب مرتبط بالقرآن أبد الآبدين ودهر الداهرين .

وهـاجم عباس حسن في كتـابـه : **اللغـة والنحـو بـين القـديم والحـديث** ، المطبوع عام 1966 ، أنصار العامية ، ودعاة التحرر من الإعراب ، وساق لهم أدلّـة معجزة مفحمة ، وحجّهم بناصع الحجّة ، وغرّ البرهان في الفصل الذي كتبـه لهذا الغرض ، بعنوان :

( الدعوة إلى العامية وترك الإعراب انتكاس في الجهالة ، وجناية على القومية ) ص 522 .

وسمّاها دعوة أثيمة ، ودعوة إلى الإلحاد اللغوي .

والغريب العجيب أن عبد المتعال الصعيدي ـ وهو أزهري ـ جرفه تيار التجديد المزعوم ، فرأى آراء شاذة في تجديده الذي مات في مهده .

وهو يرى أن أبا الحسن الرمّاني ( -384 هـ ) ـ ويعرف أيضاً بالإخشيدي وبالورّاق ـ هو أول من أدخل الفلسفة في النحو ، متأثراً بمذهبه في الاعتزال ، حتى قال الفارسي :

إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان ما نقوله نحن ، فليس معه منه شيء[68] .

« وقد عقد ابن الأثير موازنة بين علم النحو وعلم البيان يمكننا أن نعرف منها حظ علم النحو من الفلسفة . فقال :

« هل علم البيان جارٍ من الفصاحة والبلاغة مجرى علم النحو أم لا ؟

الجواب عن ذلك أنا نقول :

الفرق بينهما ظاهر ، وذاك أن أقسام النحو أخذت من واضعها بالتقليد ، حتى لو عكس القضية فيها لجاز ذلك ، ولما كان العقل يأباه ، ولا ينكره ، فإنه لو جعل الفاعل منصوباً ، والمفعول مرفوعاً قُلِّد في ذلك ، كما قلّد في رفع الفاعل ونصب المفعول .

وأما علم البيان من الفصاحة والبلاغة فليس كذلك ، لأنه استنبطت أقسامه بالنظر ، وقضية العقل ، من غير واضع اللغة ، ولم يفتقر فيه إلى التوقيف منه ، بل أخذت ألفاظٌ ومعانٍ على هيئة مخصوصة ، وحكم لها العقل بمزية من الحسن لا يشاركها فيها غيرها . . . »[69] .

« وذلك الذي رآه ابن الأثير من جواز العكس في رفع الفاعل ونصب المفعول

---

(68) الصعيدي ، عبد المتعال : النحو الجديد ص 180 نقلاً عن بغية الوعاة للسيوطي ص 344.

(69) المرجع السابق ص 182 نقلاً عن المثل السائر لابن الأثير ص 28-29 .

قد وقع في بعض اللغات ، لأن بعض العرب يجيز هذا في : « خرق الثوبُ المسمارَ » كما هو معروف في النحو .

وقد أجاز بعضهم في إنّ وأخواتها أن ينصب فيها الاسم والخبر معاً . ومن هذا قول الشاعر :

إذا اسودّ جُنْحُ الليل فلتأتِ ولتكن خطاك خفافاً إن حراسَنا أُسْدا

ومنه قول عبد الله بن مسلم بن جندب الهذليّ :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدةَ حولٍ كلِّه رجبا

وهذا البيت يرويه النحويون : « يا ليت عدةَ حولٍ كلِّه رجبُ » بالرفع ، وهو خطأ ، أوقعهم فيه بعدهم بعلم النحو عن أصله من الأدب ، لأن هذا البيت من قصيدة مطلعها :

يا للرجال ليوم الأربعاء أما ينفكّ يحدث لي بعد النُّهى طربا

وقد جاء خبر هذه القصيدة في كتاب الكامل للمبرد وشرحه رغبة الآمل للمرصفي »[70] .

وفي رأي الشيخ عبد المتعال شيء من الاعتدال ، لولا خروجه إلى الشاذ ، وغير المتفق عليه ، في تجديده .

ومهما كان من أمر فإن دعاة إحياء النحو أو تحريره أو تيسيره أو تجديده، باؤ وا بالفشل ، وعدّ عملهم تخريباً فظيعاً ، وبقي الإعراب في معقله محترماً مكرّماً معظّماً .

قال الدكتور محمد محمد حسين :

« تكلّم الناس في صعوبة الإعراب الذي يلحق أواخر الكلمات فاقترح بعضهم التخلّص منه جملةً بتسكين أواخر الكلمات ، واقترح بعضهم اختصاره بإسقاط بعض أبواب اعتبروها غير أساسية ، والإبقاء على أبواب أخرى اعتبروها أساسية .

---

(70) الصعيدي ، عبد المتعال : النحو الجديد ص 183 نقلاً عن رغبة الآمل 214/7 .

وقال فريق ثالث :

إن الصعوبة ليست في الإعراب نفسه ، ولكنها في القواعد التي تضبطه .

ودعـوا إلى إعـادة النـظر في تبـويب النحـو والصـرف ، وفي قـواعـدهمـا ومصطلحاتهما .

وخطا أصحاب هذه الدعوة خطوات فاشلة في هذا الطريق ، وألفوا في ذلـك كتباً بينة الضعف والهزال، فُرِضت حيناً على مختلف المراحل المدرسية في بعض البلاد العربية ، ثم لم تلبث أن ألغيت بعد أن ثبت فسادها وعدم جدواها »[71] .

وقال :

« أرسـل إبراهيم مصـطفى حين كـان رئيساً لقسم اللغـة العـربيـة بجـامعـة الإسكنـدرية ، بعثتين إلى إنكلترا ، لـدراسة اللهجـات واللغويـات عـلى طـريقـة الغربيين .

ثم تـوسع في هـذا الاتجـاه حـين أصبـح عميـداً لـ « دار العلوم » في أواخـر الأربعينيـات من هذا القـرن الميلادي ، فـأرسل عـدداً ضخماً من البعثـات في هـذا التخصص .

وعاد هؤلاء وكل بضاعتهم التي لا يحسنون سواها ، هي دراسة اللهجات ، ليدرّسوها في كلية « دار العلوم »[72] .

وقال أيضاً :

« زعـم المخدوعون والمفسدون أن القصد من دراسة اللهجات ليس هو دراسة لهجـة بعينها في هـذه القريـة من بلاد العـرب أو تلك ، كما يبـدو من موضـوعـات البحوث التي حصل بها المبعوثون على « الماجستير » أو « الدكتوراه » . ولكن القصد هو تعلّم المنهج .

فلأيّ غرض نـريد أن نتعلّم « منهجـاً » في دراسة لهجـات العرب العـامية ، ووضع قواعد لها ، إذا لم يكن ذلك تمهيداً لإكسابها شيئاً من الاحترام يـرفع قـدرها

(71) د . محمد محمد حسين : تطوير قواعد اللغة العربية ص 53 مجلة كلية اللغة العربية .

(72) المرجع السابق ص 61 .

عند عامة الناس توطئةً لاتخاذها لغةً للأدب والتدوين ، أو تطعيم العربية الفصحى بها على أقل تقدير ، للوصول إلى ما يسميه بعضهم «باللغة الثالثة » أو « اللغة الوسط » ، وهو ما لا يقل خطورة عن استبدال العامية بالفصحى ، لأنه بدء طريق يؤدي إلى النتيجة نفسها »[73] .

وهذا حق .

وهذه أمثلة للاعتناء بالعامية لإعدادها لإحلالها محلّ الفصحى :

1 ـ في مِتْلُو هَلْكِتاب ؟ للخوري مارون غصن . بيروت .

2 ـ معجم الألفاظ العامية لأنيس فريحة . مكتبة لبنان بيروت 1973 .

3 ـ Arabische Mundart '

Grammatik U. Texte.

Von : Jostrow Otto Niirnberg 73 .

4ـ A Study of the Spoken Arabic

تأليف : فريدة أبو حيدر Leiden Brill 79

5ـ Texts in the arabic dialect

of Susa ( Tunisia )

تأليف : فتحي تلمودي ـ جامعة Gioteborg 81

* * *

وهذه أمثلة أخرى لمحاولات القضاء على الحروف العربية ، والإعراب :

أ ـ في عام 1922 تلقى المجمع العلمي بدمشق دعوة إلى الحرف اللاتيني ، فرد عليها الياس القدسي أحد أعضائها بالرفض.

وورد في ردّه : أن سطور كتابة اللغة العربية بعيدة عن بعضها ، فلا تضرّ النظر ، بخلاف الأوربية فإنها قريبة عن بعضها ، ومتشابهة ، وهذا ما يضرّ النظر ، ويجعل أولئك القوم يستعينون بالنظارات لأن أكثرهم يصبحون قصيري النظر بهذا السبب[74] .

---

(73) المرجع السابق 61-62 .

(74) الأفغاني ، سعيد : حاضر اللغة العربية في الشام ص 180 .

ب ـ أوفدت وزارة المستعمرات البريطانية ، الأستاذ مركليوث إلى البلاد العربية وإلى إيران قبيل الحرب العالمية الثانية ، لحثّها على الاقتداء بتركيا في اتخاذ الحروف اللاتينية[75] .

جـ ـ طلب المستشرق ماسينيون مستشار وزارة المستعمرات الفرنسية ، أيام الاستعمار الفرنسي لسوريا ، من المجمع العلمي بدمشق إهمال الإعراب ، لتيسير تعليم اللغة العربية على الأجانب[76] .

## الإعراب يتبع المعنى أم المعنى يتبع الإعراب ؟

الظاهر أن المعنى يخلق حركة الإعراب عند المتكلم ، فهو يصوّر المعنى أولاً ، ثم يضع العبارة الملائمة له ، والحركة المناسبة لها .

ويمكن أن يقف على الكلمة قليلاً ، ثم يوجهها حسب المعنى الذي يريد أن يعبّر عنه ، فيرفعها أو ينصبها ، حسب المقام ، فتكون مسافة زمنية بين المعنى والمبنى .

أما المستمع فيفهم المعنى عن طريق حركة الإعراب ، فلولاها لما فهم شيئاً ، فالإعراب للمستمع مفتاح فهم الكلام ، بدليل أن المتكلم قد يوقع السامع في الخطأ إذا وقع المتكلم نفسه في خطأ الإعراب ، أو أوقع نفسه فيه .

فالمعنى يسبق الإعراب عند المتكلم ، والإعراب يسبق المعنى عند السامع ، وقد يرافقه .

وهذا الباب غير مهم للمعربين ، والجدل فيه عقيم .

* * *

### مذهب سيبويه أن الإعراب بعد الحرف

قال ابن جني في ( باب محل الحركات من الحروف [ أي الكلمات ] معها أم قبلها أم بعدها ؟ ) :

---

(75) المرجع السابق ص 184 .

(76) المرجع السابق ص 192 .

« أما مذهب سيبويه فإن الحركة بعد الحرف . وقال غيره : معه . وذهب غيرهما إلى أنها تحدث قبله »[77] .

وهذا الباب غير مهم أيضاً ، والجدل فيه عقيم .

* * *

### وظيفة الإعراب

وظيفته هي التفريق بين المعاني المختلفة لئلا تلتبس ، فهو يفصل بين الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها .

قال البصريون :

« الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى ، وهو : الفصلُ وإزالةُ اللَّبْس ، والفرقُ بين المعاني المختلفة ، بعضها من بعض ، من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك »[78] .

وقال الزجاجي ( -337 هـ ) :

« إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ، ومفعولة ، ومضافة ، ومضافاً إليها ، ولم تكن صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني »[79] .

ويماثل هذا رأي ابن فارس السابق في ص ١٤ .

* * *

## معاني حركات الإعراب

### معنى الرفع

الرفع علامة الفاعلية والابتداء والخبرية ، وهو رمز الإسناد بين المتساندين ، للدلالة على الربط بينهما ، فالحدث الذي في مثل قام زيد أو زيد قائم ، وربطه بالمسند إليه ، إنما يفهم عن طريق الرفع .

---

(77) الخصائص 321/2 .

(78) أبو بكر الأنباري : الإنصاف 20/1 .

(79) د . ترزي : في أصول اللغة والنحو ص 185 نقلاً عن الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص 69 .

ولا يعلل هذا ، لأنه أمر سماعي ، ولا دليل من العقل على الربط بين الرفع والمسند إليه .

### معنى النصب

المتعارف عليه أن النصب الذي يجلبه العامل للمفعول ، يدل على نقل الحدث ، وتجاوزه من منطقة إلى منطقة ووقوعه على آخر . إيجاباً كان العمل أو سلباً ، فالمفعول في هذه الحالة معطىً له .

وهذا سارٍ في المثال المقدر فيه العامل أيضاً ، نحو : يا عبد الله ، فالنداء واقع على المنصوب عن طريق العامل المحذوف .

وهذه التسمية سماعية أيضاً ، لا دليل عليها من العقل .

### معنى الجرّ

أما الجرّ والجارّ والمجرور ، ففي هذه التسمية مناسبة ظاهرة ، فالمعنى الاصطلاحي يطابق المعنى اللغوي ، فالجرّ هو السحب ، والعامل المعنوي ـ سواء كان حرفاً أو إضافة ـ يجرّ معنى ما قبله إلى ما بعده ، لأنّ « حروف الجرّ وضعت لإفضاء فعل أو شبهه ، أو معنى فعل إلى ما يليه ، نحو : مررت بزيد ، وأنا مارّ بزيد ، وهذا في الدار أبوك . أي الذي أشير إليه فيها »[80] .

وحروف الجرّ تسمى حروف الإضافة عند الكوفيين ، « لأنها تنسب معنى الفعل أو شبهه ، وتجرّه إلى مدخولها ، نحو مررت بزيد ، فإن الباء تنسب معنى المرور ، وتجرّه إلى مدخولها »[81] .

التعليل هو تعليل البصريين ، ولكن الكوفيين غيّروا العنوان لمجرّد المخالفة .

* * *

## تعليل حركات الإعراب عند الزجّاجي

« ويذكر الزجاجي أنهم نسبوا الرفع إلى حركة الرفع لأنّ المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ، ويجمع بين شفتيه ، وأنهم نسبوا النصب

---

(80) المخزومي : في النحو العربي ص 79 نقلاً عن جامع المقدمات ص 208 ط طهران 1305 .

(81) المخزومي : في النحو العربي ص 79 نقلاً عن جامع المقدمات ص 285 ط طهران 1305 .

إلى حركة الفتح لأن المتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه ، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى ، فيظهر للناظر إليه كأنه قد نصبه .

وأما الجرّ فقد سمّي بذلك لأن معنى الجرّ الإضافة ، وذلك أن الحروف الجارّة تجرّ ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها ، كقولك : مررت بزيد . فالباء أوصلت مرورك إلى زيد ، وكذلك المال لعبد الله . وهذا غلام زيد »[82] .

ويرى مؤرخو النحو أن أبا الأسود الدؤلي ( -69 هـ ) نقط المصحف ، فعرفت الحركات من قوله لكاتبه :

« فتحت شفتي ، وضممتها ، وكسرتها » .

وكانت الفتحة نقطة فوق الحرف [ مثل :ـ ]

والضمة نقطة بين يديه [ مثل :ـ ]

والكسرة نقطة تحته . [ مثل : ب ][83] .

* * *

## التفسير الصوتي للإعراب عند الدكتور إبراهيم أنيس وقطرب

« ويفسّر الدكتور إبراهيم أنيس اختلاف أحوال أواخر الكلمة تفسيراً صوتياً فالحركات عنده تعرض لأواخر الكلمات لوصل الكلمات بعضها بالبعض .

ومفتاح السرّ في تفسير هذه الحركات هو ظاهرة الوقف ، فـ « تحريك أواخر الكلمات ، كان صفة من صفات الوصل في الكلام ، شعراً أو نثراً ، فإذا وقف المتكلم ، أو اختتم جملته ، لم يحتج إلى تلك الحركات ، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون .

والمتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية » . »[84]

ويرى أن حركات الإعراب لم « تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما

---

(82) د . ترزي : في أصول اللغة والنحو، ص 181 نقلاً عن الإيضاح للزجاجي ص 93 .
(83) ضيف ، شوقي : المدارس النحوية ص 16 .
(84) المخزومي : مدرسة الكوفة ص 294 نقلاً عن أسرار اللغة لإبراهيم أنيس ص 142 .

يزعم النحاة ، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان ، لوصل الكلمات بعضها ببعض »[85] .

ويرى الدكتور المخزومي أنّ قول الدكتور إبراهيم أنيس مأخوذ من قول قطرب ( ـ 206 هـ) تلميذ سيبويه ، فقد ذهب إلى أنّ الحركات المختلفة التي تعرض لأواخر الكلمات ، جيء بها للتخفيف من الثقل الناشيء من إسكان الحروف ، لا للدلالة على معنى من المعاني الإعرابية[86] وهذه هي فقرات من عبارة قطرب :

1 ـ « وإنّما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً ، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل . فكانوا يبطئون عند الإدراج . فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام»[87] .

2 ـ وهذه أمثلة مما اختلف إعرابه واتفق معناه ، استدلّ بها قطرب على مدّعاه :

ـ ما رأيته منذ يومين ومنذ يومان .
ـ ما في الدار أحد إلّا زيد وإلّا زيداً .
ـ ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلاً ولا بخيلٍ .

فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني ، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب ، يدلّ عليه ولا يزول إلّا بزواله[88] .

* * *

## الردّ على الدكتور إبراهيم أنيس وقطرب

حركات الإعراب ليست وسائل للوصل في الكلام ، وإنّما هي وسائل لفهم المعنى ، فالمعنى يتوقف على هذه الحركات .

---

(85) المخزومي : مدرسة الكوفة ص 158 نقلاً عن أسرار اللغة لإبراهيم أنيس ص 142 .
(86) المخزومي : مدرسة الكوفة ص 244-245 .
(87) السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو 79/1 .
(88) السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو 79/1 .

فإذا وقف المتكلم على الفاعل والمفعول معاً مثلاً ، أغلق فهم المعنى على السامع .

وقول قطرب شاذ مخالف لأقوال وآراء جميع النحاة واللغويين والظاهر أن الدكتور إبراهيم أنيس قلّد رأي قطرب لمجرد المخالفة ، أو سطا عليه لهذا الغرض ، كما سطا بعض الناس على رأي الكوفيين في جواز تقديم الفاعل ، وادعى جواز مثل :

- المسلمون صلّى، في : صلّى المسلمون .
- المسلمون حاضرٌ، في : أحاضرٌ المسلمون .
- الرجلان قام . الرجال قام، في : قام الرجلان وقام الرجال .

* * *

وردّ القدماء على قطرب . ومن أدلّتهم :

1 - لو كان كما ذكر لجاز جرّ الفاعل مرةً ، ورفعه أخرى ، ونصبه . وجاز نصب المضاف إليه ، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل بها الكلام .

فأيّ حركة أتى بها المتكلم أجزأته ، فهو مخيّر في ذلك .

وفي هذا فساد للكلام ، وخروج عن أوضاع العرب ، وحكمة النظم في كلامهم[89] .

2 - إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال ، لأنه يذكر بعدها أسمان : أحدهما فاعل والآخر مفعول . ومعناهما مختلف ، فوجب الفرق بينهما .

ثم حمل سائر الكلام على ذلك[90] .

* * *

هذا ، ويرى الخليل بن أحمد أن أصل الكلام السكون ، والإعراب حادث[91] .

---

(89) السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو 1/79 -80.

(90) السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو 1/80.

(91) الخليل : الجمل في النحو ( مخطوط منسوب إلى الخليل ) ورقة 53.

ولكنه لا يرى حدوثه لوصل الكلام ـ كما يزعم الزاعمون ـ
وقد ورد قطع الوصل .
قال الشاعر:

ولا يبـادر في الشتـاء وليـدنـا القِـدْر ينـزلهـا بغـير جعـال[92]

بقطع ألف الوصل.

وقال حسّان :

لتسمعُـنّ وشيكـاً في ديـاركُمُ الله أكبـر يا جـارات عثمـانـاً[93]

فلو كان الإعراب فقط وسيلة للوصل ، لبقي الكلام ساكناً حيث لا وصل .
وهذا باطل ، فبطل الزعم المذكور .

* * *

وقطع الوصل قد يساعد عـلى فهم الموصـول ، أي القابـل للوصل ، ومـدى علاقته بالموصول به .
وهذا يعني أن فهم المعنى يتوقف على فهم إعراب الموصول ، والموصول بـه ، وإلاّ غمض المعنى وأبهم .
وفي المنـاظرة التي جـرت بين أبي محمـد اليزيـدي ، والكسـائي ، مـا يشـرح ذلك . . .

اجتمع اليزيدي والكسائي عند الرشيد ، فقال اليزيدي للكسائي .
أتجيز هذين البيتين :

مـا رأيـنـا خـربـاً نـقـ قـسر عـنـه الـبـيضَ صَـقْـرُ[94]
لا يـكـون الـعَـيْرُ مَـهْـراً لا يـكـونُ المَـهْـرُ مَـهْـرُ

فقال الكسائي :
يجوز على الإقواء ، وحقّه : « لا يكونُ المهرُ مهراً » .
فقال له اليزيدي :
فانظر جيّداً .
فنظر ، ثم أعاد القول .

(92) المرجع السابق : ورقة 63 . وسيبويه 274/2 والجعال : خرقتان ينزل بهما القدر .
(93) المرجع السابق : ورقة 63.
(94) الخَرَب : ذَكَرَ الحبارى . نَقْرَ البيضَ : نقبها لخروج الفرخ.

فقال اليزيدي :

« لا يكـون المهرُ مهـراً » محال في الإعـراب . والبيتان جيّـدان . وإنّما ابتـدأ فقال : « المهرُ مهرُ »[95].

* * *

فإعراب « لا يكون » هنا ليس لوصل الكلام ـ كما يزعم الزاعمون ـ فالوصل يجعل فهم العبارة غامضاً ، ولذا لم يفهم الكسائيُّ الـوصلَ ، والإعـراب ، فغمض عليه المعنى أيضاً .

فالوقف على « لا يكون » ثم الابتـداء بـ « المهرُ مهـرُ » يوضحـان الإعراب . وفي إيضاح الإعراب إيضاح للمعنى . والوصل هنا لضرورة الشعر .

* * *

## المراجـع والمصـادر


الأشموني ( ـ 929 هـ): الأشموني على الألفية . ت م . عبد الحميد ـ مكتبـة النهضة ط 3 القاهرة 1970 .

الأفغاني ، سعيد : في أصول النحو ـ جامعة دمشق ، دمشق 1964 .

الأنباري ، أبو البركات ( ـ 577 هـ): أسرار العربية ـ بـريـل ، لايدن 1886 .

الأنبـاري أبو البـركات ، ( ـ 577هـ): أسـرار العربيـة ت م . بهجة البيطار ـ مط . الترقي ، دمشق 1961 .

الأنبـاري ، أبو البـركات ، ( ـ 577هـ) : الإنصـاف ت م . عبد الحميـد : المكتبـة التجارية ، ط 4 ، القاهرة 1961 .

ترزي ، د. فؤاد حنا : في أصول اللغة والنحو ـ مكتبة لبنان ، بيروت 1969 .

ابن جني ( ـ 392 هـ) الخصائص . ت محمد علي النجار ـ دار الهدى ، ط 2 ، بيروت 1952 .


(95) يراجع : الشيخ الطنطاوي : نشأة النحو ص 44 ط 2 القاهرة 1969 .

حسن ، عباس ، : اللغة والنحو بين القديم والحديث ـ دار المعارف ، القاهرة 1966 .
حسين ، محمد محمد : مجلة كلية اللغة العربية العدد 7 ـ جامعة الإمام ، الرياض 1977 .
ابن خلدون ( ـ 808هـ) : المقدمة ـ دار الفكر بيروت ـ لبنان .
ابن خلدون ( ـ 808هـ) تاريخ ابن خلدون ـ دار الكتاب اللبناني ، بيروت 1956 .
الخوري ، سعيد : أقرب الموارد ـ اليسوعية ، بيروت 1890 .
ابن دريد ( ـ 321 هـ) : جمهرة اللغة ـ مط . دائرة المعارف ، حيدرآباد 1344 .
سيبويه ( ـ 180 هـ) : الكتاب ت . هارون ـ دار القلم ، القاهرة 1966 .
السيوطي ( ـ 911 هـ) المزهر، ت جماعة ـ عيسى الحلبي ، القاهرة ؟
السيوطي ( ـ 911 هـ) الأشباه والنظائر في النحو ـ مط . دائرة المعارف ، حيدر آباد 1359هـ .
الصعيدي ، عبد المتعال : النحو الجديد ـ دار الفكر العربي ، القاهرة 1947 .
ضيف ، شوقي : المدارس النحوية ـ دار المعارف ، القاهرة 1968 .
عضيمة ، محمد عبد الخالق : مجلة كلية اللغة العربية العدد 7 ـ جامعة الإمام ، الرياض 1977 .
الغلاييني ، مصطفى : جامع الدروس العربية ـ المطبعة العصرية ، صيدا 1978 .
فريحة ، أنيس : نحو عربية ميسّرة ـ دار الثقافة ، بيروت 1955 .
الكوفي ، نجاة عبد العظيم : بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو ـ دار النهضة العربية ، القاهرة 1978 .
لجنة محرّرين : تحرير النحو العربي ـ دار المعارف ، القاهرة 1958 .
مؤتمر المفتشين : الاتجاهات الحديثة في النحو ـ دار المعارف ، القاهرة 1957 .
ابن مالك ( ـ 670 هـ) الألفية ( صورة عن النسخة المطبوعة 1932 ) ـ مكتبة كرم ، دمشق؟
مبارك، زكي : النثر الفني ـ مط . دار الكتب المصرية ، القاهرة 1934 .
المخزومي ، مهدي : في النحو العربي ـ المكتبة العصرية ، بيروت 1964 .
مصطفى ، إبراهيم : إحياء النحو ـ لجنة التأليف ، القاهرة 1937 .
ابن مضاء القرطبي ( ـ 592 هـ) : الردّ على النحاة، تحقيق : م . إبراهيم البنّا ـ دار الاعتصام، القاهرة 1979 .

ابن منظور ( ـ 711 هـ) : لسان العرب ـ دار بيروت ، بيروت 1955 .
النجّار ، محمد عبد العزيز : ضياء السالك إلى أوضح المسالك لابن هشام ( ـ 761 هـ) ـ مط . الفجّالة ، القاهرة 1968 .

من المخطوطات

الخليل بن أحمد : مخطوطة : الجمل في النحو ـ مكتبة أيا صوفيا رقم 4456 ، استانبول تاريخ النسخ : 601هـ 1204 م .